Taj Al-Ma'rifa Journal مجلة تاج المعرفة
ISSN : 3104-8846, ISSN-L: 3104-8838

Rising Food Commodity Prices and Their Impact on Inflation in Libya

Khaled Bashir Abuzid
Faculty of Economics and Administration University of Tripoli
kaledabuzid@outlook.com

Altaher Mohamed Ben Hamed
Faculty of Sciences Sharia - University of Tripoli - Tajoura
benhamed1978@outlook.com

*Corresponding Author: * Khaled Bashir Abuzid

Keyword
Food commodity, in flation economic, Covid 19, libya

Abstract
This study examines the reasons behind the rise in food commodity prices over the past decade. The importance of the study stems from the fact that the effects of inflation have affected all segments of society, particularly vulnerable groups and low-income earners. The study aims to identify the main factors causing food price inflation, in addition to proposing some solutions to address it. A descriptive analytical approach was used to determine the key factors influencing food commodity prices.
As a result of instability and the lack of clarity in the economic outlook in Libya, fictitious companies emerged to import food commodities and monopolized letters of credit in foreign currency. Their primary objective was not the importation of foodstuffs but rather trading in foreign currency within the parallel market and expanding the shadow economy, while importing only small quantities of goods that were sold in the market at inflated prices. In addition, hasty and weak economic policies adopted by the government opened the market to speculators. Moreover, the global economy was significantly affected by the COVID-19 pandemic, which led to a doubling of global shipping costs, directly contributing to higher commodity prices in Libya, in addition to the global crisis resulting from the war in Ukraine.
Finally, the study concludes with several recommendations to address the problem, including regulating and monitoring letters of credit, encouraging import mechanisms to increase food commodity imports, raising the level of strategic reserves to meet demand, reforming the agricultural sector to increase productivity and achieve self-sufficiency, exempting food commodities from customs duties, controlling government spending, increasing taxes on luxury goods, and regulating the money supply.

Received : 31/12/2025 Accepted : 14/01/2026

DOI: https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040101

Copyright © 2026 JKC ; Published by Higher Institute of Science and Technology, Tajoura, Libya
This is an open access article licensed under CC BY: (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0)

ارتفاع أسعار السلع الغذائية وأثرها على التضخم في ليبيا

د. خالد بشير أبو زيد

أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة طرابلس

kaledabuzid@outlook.com

أ. الطاهر محمد بن حامد

محاضر - كلية العلوم الشرعية بتاجوراء

جامعة طرابلس

benhamed1978@outlook.com

***الباحث المرسل:** * د. خالد بشير أبو زيد

الكلمة المفتاحية

السلعة الغذائية، تضخم إقتصادي، جائحة كورونا 19، ليبيا

الملخص

تناولت الدراسة أسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال فترة العقد الاخير، حيث تستمد الدراسة أهميتها في أن تأثيرات التضخم طالت كل الشرائح وخصوصاً الشرائح الضعيفة وذوي الدخل المحدود، كما هدفت إلى تحديد أهم العوامل المسببة لتضخم أسعار الغذاء، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات لمعالجتها واستخدمت الدراسة التحليل الو صفي في تحديد أهم العوامل التي أثرت على أسعار السلع الغذائية. ونتيجة لظروف عدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية في ليبيا نتج عنه ظهور شركات وهمية لاستيراد السلع الغذائية احتكرت الاعتمادات المستندية بالعملة الصعبة، التي لم يكن هدفها الأساسي استيراد المواد الغذائية بل المتاجرة في العملة الصعبة في ظل السوق الموازي ونمو الاقتصاد الخفي مقابل جزء بسيط من البضائع التي تباع في السوق بأسعار مضاعفة، بالإضافة الي ان السياسات الاقتصادية المتسرعة والخجولة من الحكومة فتحت السوق للمضاربين، كما أن الاقتصاد العالمي تأثر بشكل كبير بجائحة كورونا حيث تضاعفت أسعار الشحن في العالم مما كان له تأثير مباشر على ارتفاع أسعار السلع في ليبيا، علاوة على الأزمة العالمية الناجمة عن الحرب في اكرانيا. وأخيرا خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات لحل المشكلة ومنها: تنظيم ومراقبة الاعتمادات المستندية وتشجيع أدوات الاستيراد على زيادة الواردات من السلع الغذائية، ورفع مستوى المخزون الاستراتيجي لتغطية الطلب على السلع، وإصلاح القطاع الزراعي لرفع الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإعفاء السلع الغذائية من الرسوم الجمركية، وضبط الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب على السلع الكمالية والتحكم في عرض النقود.

تاريخ الإستقبال: 2025/12/31 تاريخ القبول: 2026/01/14

DOI: https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040101

المقـــدمة

تحظى مشكلة تضخم أسعار الغذاء باهتمام دولي من قبل السياسيون والاقتصاديون والمؤسسات والمنظمات المهتمة بالشؤن الإنسانية كالفقر والحرمان الغذائي وخاصة بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت في الفترة 2007 - 2008م وذلك لما لها من أثر سلبي على مستوى معيشة الافراد. حيث شهدت ليبيا ارتفاعا حاداً في أسعار السلع والمواد الغذائية الرئيسية في الأعوام من 2011-2021م

وأثرت تأثيراً مباشراً على مستوى المعيشة للسكان وتتصدر سلع (الحبوب – القمح – السكر – الزيوت النباتية – الطماطم - اللحوم) ارتفاعا مستمراً وحاداً في أسعارها. ويرجع ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية لعدة أسباب وعوامل، منها عدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية في ليبيا، بالإضافة الي ان السياسات الاقتصادية المتسرعة والخجولة من الحكومة فتحت السوق للمضاربين، كما أن الاقتصاد العالمي تأثر بشكل كبير بجائحة كورونا حيث تضاعفت أسعار الشحن في العالم مما كان له تأثير مباشر على ارتفاع أسعار السلع في ليبيا، علاوة على الأزمة العالمية الناجمة عن الحرب في اكرانيا. مما ترتب عليه انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب، وقيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية، وفرض قيود على صادراتها.

بالرغم من كل هذا أيضاً شهدت أسعار السلع الغذائية ارتفاعا تبعاً لارتفاع أسعار السلع عالمياً وأصبحت السلع الغذائية مرتفعة الأسعار. إن ليبيا يمكنها أن تساهم في توفير السلع الغذائية عن طريق التوسع في الاستثمار في المشروعات الزراعية الموجهة إلى (القمح – الذرة – الزيوت النباتية – السكر) لكي يحقق الاكتفاء الذاتي ويصدر للخارج للحصول على عملات حرة. بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات وتهيئة مناخ الاستثمار الزراعي في البلاد.

مشكلة الدراسة:

إن ارتفاع أسعار الغذاء في ليبيا بشكل متسارع في السنوات الأخيرة دفع بمعدلات التضخم العام الى الأعلى نظرا للأهمية التي يساهم بها الغذاء في سلة إنفاق المستهلك وما تشهده ليبيا في الوقت الحالي من مشاكل سياسية واقتصادية وامنية ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم الى مستويات قياسية ساهمت فيها أسعار الغذاء بنسبة كبية أدت الى تدهور قيمة الدينار الليبي بالإضافة الى مشاكل أخرى تهدد الأمن الغذائي للعديد من الأسر الفقيرة، ولمواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور، الأمر الذي يتطلب ضرورة ملحة لدراسة هذه المشكلة لوضع حلول وتوصيات قد تساهم في كبح جماح هذا التضخم الذي يعصف بالاقتصاد الليبي في وقتنا الحاضر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال معرفة أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية على التضخم، حيث أنتاج السلع الغذائية يرتبط بزيادة حجم الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي والذي يمثل أحد ادوات السياسة الاقتصادية لزيادة العرض المحلي من السلع الغذائية وتقليل حجم الواردات بإنتاج سلع بديلة للواردات والاستثمار الزراعي يعد جزءاً من السياسة الكلية للدولة. فالسلع الغذائية تعتبر ذات أهمية للمحافظة على التوازن في سوق السلع الغذائية مما يتطلب ووضع الخطط والإستراتيجيات للارتقاء بإنتاج السلع والمواد الغذائية ورسم سياسة استثمارية زراعية واضحة ودعم الصادرات المحلية من السلع الزراعية التي تمتلك ليبيا مزايا نسبية في انتاجها بهدف تنويع الصادرات وتوفير النقد الأجنبي الذي يساعد في دعم وتطوير الإنتاج من خلال الاستفادة من التقنية الحديثة مما يساهم في زيادة معدلات إنتاج السلع وزيادة العرض المحلي من السلع الغذائية بما يساهم في انخفاض أسعارها. حيث ان التضخم له أثار سلبية قوية تنعكس على أداء النشاط الاقتصادي مما يستوجب على الدولة والخبراء

الاقتصاديين تشخيصه بصفة دورية للحد منه وتفادي الصدمات التي تهز من توازن النظام الاقتصادي للدولة.

أهـداف الدراســة:

تهدف الدراسة الى تشخيص ظاهرة ارتفاع الأسعار في ليبيا بغية معرفة أثرها الحقيقي على مستوى التضخم باعتبارهما من المؤشرات الاقتصادية الهامة وقاعدة حقيقية تبنى عليهما أسس الاقتصاد الوطني، مما يسمح لهذه الدراسة بتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تساعد السلطات الحكومية في رسم سياساتها الاقتصادية.

منـهج الدراسة:

المنهج المستخدم في هده الدراسة يعتمد على الأسلوب التحليلي الوصفي من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية والسعرية التي ساهمت في زيادة معدلات التضخم في أسعار السلع الغذائية.

المبحث الأول: التضخم (مفهومه - أنواعه وآثاره)

1- **مفهوم التضخم:**

يعني التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما. (الوزني واخرون:175،2004)

كما يعرف التضخم بأنه الزيادات المتوالية في المستوى العام للأسعار وبطول الفترة التي يبقى من خلالها مستوى الأسعار مرتفعاً حتى يتمكن من التفرقة بين التضخم والاستقرار النسبي في مستوى الأسعار. (الراضي:7،1992)

التضخم هو معدل يمثل نسبة مئوية للزيادة السنوية في متوسط أسعار السلع والخدمات. (الرضا:7،2001)

كما عرفه البعض أنه التدهور المستمر في القوة الشرائية لوحدة النقود. (الوادي واخرون:299،2007)

وهو عملية ديناميكية تنشأ أسبابها الأولية لهذه الضغوط التضخمية بفعل عوامل نقدية أو هيكلية (نعمة الله واخرون:2002-284،2003). كما يعرف في الأدب الاقتصادي المعاصر بأنه الارتفاع العام للأسعار ولا ينطبق هذا على التغيرات الجزئية والمؤقتة في أسعار بعض السلع. (عويس:299،2004)

كما يعرف بأنه ارتفاع عال لكمية النقود أي كمية كبيرة من النقود كمية السلعة والخدمات المعروفة ولا يوجد سوى علاج واحد للتضخم وهو إبطاء النمو النقدي. (عبد المهدي:69،1978)

كما يعرف التضخم بأنه الزيادة في الطلب على العرض زيادة لا يستجيب لها الجهاز الانتاجي فيؤدي إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود وأن ارتفاع اسعار بلد مقارنة بأسعار السلع نفسها

في العالم يؤدي إلى انخفاض صادرات هذا البلد وزيادة وارداته فيحدث عجز في ميزانية مدفوعاته ويقل عملته فتنخفض قيمته. (الطفيلي:233،1987)

كما يعرف التضخم بأنه الارتفاع المتزايد والمضطرب في الاسعار والأجور ويحدث إذا ما زاد الطلب الفعلي على السلع والخدمات حتى تحدث ندرة في وسيلة الانتاج والعمل. (المحمودي:40،1986)

كما يعرف بأنه ارتفاع تلقائي في الائتمان يحدث نتيجة زيادة في الطلب عن العرض خلال فترة ما. (الطبولي:242،1987)

2 – **أنواع التضخم**:

أ- تضخم الناشئ عن جذب الطلب:

يتمثل هذا النوع من التضخم في "زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها بثمن معين ثابت. (عنابة:198،1992) بمعنى أنه إذا كان الاقتصاد الوطني في مرحلة التشغيل الكامل أي لا يمكن زيادة العرض من السلع والمنتجات واشتد طلب الأفراد على السلع والمنتجات فهذا يؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي فالتضخم من جانب الطلب يخلص إلى نتيجتين أساسيتين:

الأولى هي الاستخدام الكامل والتام لعناصر الإنتاج المتوفرة في إحدى القطاعات على الأقل والثانية اشتداد الطلب على السلع والمنتجات إلى الحد الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعنى عدم مرونة العرض مع هذا الطلب.

ولقد تعددت النظريات المفسرة لمنشأ تضخم الطلب والأسباب الكامنة وراء ظهوره ولكن يمكن ردها عموما إلى العلاقة ما بين النظرية الكمية النقدية ونظرية فائض الدخل النقدي ونظرية الأحوال النفسية المتعلقة بسلوك الأفراد في إنفاقهم النقدي ما بين الاستهلاك والادخار. (عنابة:198،1992)

ب– التضخم بفعل ضغط التكاليف:

يقع هذا النوع من التضخم عندما يقوم أصحاب الموارد الانتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد بمقدار يفوق الزيادة في انتاجيتها. (عمرو:197،2010) فعندما ترتفع تكاليف الموارد بأسرع من الزيادة في الإنتاج نفسه فإن تكاليف المنشآت تزيد وهذه الزيادة في تكاليف تحول إلى المستهلك لان المنشأة تريد المحافظة على أرباحها فتقوم برفع أسعار منتجاتها.

ولعلاج ذلك لابد من اتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعي الي زيادة الانتاجية والإنتاج في ان واحد.

ج-التضخم المستورد:

يظهر هذا النوع من اسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ويعرف هذا النوع على انه الزيادة المتسارعة والمستمر في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وهذا يعني ان الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار؛ فالدول الصغيرة

المنفتحة على العالم لا يمكن ان تكون بها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها فهي مستهلك صغير ولا يستطيع ان يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره.

(الوزني واخرون:259،2004)

د- التضخم الزاحف:

يقصد بالتضخم الزاحف حدوث ارتفاع بطيء مستمر في المستوي العام للأسعار على مدي فترة زمنية طويلة وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته الا بعد مرور فترة زمنية، رغم وجوده دائمة، ولذلك تظل النقود تؤدي وظائفها الأساسية وتطل مقبولة في عمليات التبادل رغم انخفاض قوتها الشرائية.

ه- التضخم الجامح:

ارتفاع شديد في المستوي العام للأسعار خلال فترة قصيرة، ويحدث هذا النوع من التضخم عادة في أعقاب الحروب والأزمات السياسية والاجتماعية حيث تنهار قيمة وحدة النقد في الدولة، ويفقد الافراد ثقتهم باستخدام النقود كمستودع للقيمة.

و- التضخم المتسلسل:

هو تضخم عادي لكنه يحدث أثناء انخفاض الانتاج حيث تبدأ اسعار السلع والخدمات في الارتفاع ما يحدث خوفا لدي المستهلكين من استمرار ارتفاع الاسعار فيلجئون الي شراء سلع وخدمات أكثر من حاجتهم ويتخلصون من النقود فيتكون التضخم المتسلسل الذي يؤدي الي كبح النمو. (اشهدوه:430،2004)

3- أثار التضخم:

إن التضخم كظاهرة له من الأثار الاقتصادية ما يتجاوز خاصيته النقدية حيت ان من أكبر اثاره فقد النقود لأهم وظائفها فكلما ارتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة لذلك في اضطراب المعاملات بين الدائن والمدين وبين البائع والمشتري وبين الناتجين والمستهلكين فتشيع الفوضى داخل الاقتصاد فيلجي الناس الي بديل من عمليتهم المحلية.

1- الأثار الاقتصادية للتضخم:

أ- إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي:

ان التضخم يودي الي انخفاض القوة الشرائية للنقود ويتم ذلك من خلال:

1- يستفيد المدين من ظاهرة التضخم لان القيمة الحقيقية للدين الذي سيدفعه سوفه تنخفض، والمقابل يضطر الدائن الذي يسترد الدين.

2- يتضرر اصحاب الدخل الثابتة والمرتبات، يسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخلهم وبالتالي التأثير على حجم الاشباع لديهم.

3- يستفيد التضخم اصحاب الاعمال والمنتجون كنتيجة لارتفاع الارباح الناتجة عن ارتفاع الاسعار.

ب_ التأثير على مستوى التشغيل والإنتاج:

يكـــون التضخم عادة مصحوبا بانتعاش الاحوال الاقتصادية وارتفاع مستوي التشغيل والانتاج نتيجة لارتفاع الارباح الناتجة عن ارتفاع الاسعار الامر الذي يدفع المنتجين واصحاب الاعمال المضاعفة جهودهم لتحقيق المزيد من الارباح.

(الوادي واخرون:300)

ج- الاثر على عدالة توزيع الدخل:

يحدث هذا أكثر من مدي في المجتمع فمن ناحية يتأثر اصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والمتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس وكبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم في حين يعود التضخم الي حد ما بالنفع على المنتجين واصحاب الاعمال في حالة تفاوت ارتفاع الاسعار بين السلع والخدمات المختلفة فالذين ارتفعت اسعار سلعهم أكثر من غيرهم يستفيدون بشكل أكبر من اولئك الذين شهدت اسعار سلعهم ارتفاع عاديا او معتدلا.

د- الاثر على أسعار الفائدة:

لتفادي خسارة الدائنين او المقترضين لتجيعهم على تقديم الاموال او مدخراتهم الي المؤسسات المالية فان سعر الفائدة يجب ان تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام الي اخر، الامر الذي يعني ضروري اضافة علاوة وتضخم العايد علي اموال المقترضين. (باشا واخرزن:134،1983)

ه- الأثار على التجارة الخارجية:

يؤدي ارتفاع اسعار السلع المنتجة محليا الي انخفاض تنافسيتها في اسوقها الخارجية مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلد المعني. كما يؤدي انخفاض اسعار السلع المستوردة نسبة الي سيطرتها المحلية التي ارتفعت اسعارها الي زيادة حجم الاستيراد يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمي بالميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات للبلاد). وتصبح محصلة ذاك النزوع نحو الاستيراد والاحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الانتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الانتاجية قوى العمل في البلاد وظهور البطالة. (الوادي واخرون: سابق ،234)

2- الأثار الاجتماعية للتضخم: (الوزني واخرون: سابق ،234)

التضخم ايضا له اثار اجتماعية لأنه يعد توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادله فالمتضررين منه هم بالدرجة الأولي أصحاب الأجور الثابتة والمحددة الذين تتدهور دخولهم لكونها في اغلب الاحيان وتغييرها يحدث بطي شديد وبنسبة اقل من نسبة ارتفاع المستوي العام للأسعار كما ان المدخرين لا مالية كالودائع طويلة المدى بالبنوك كثير أما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب تأكل في القيمة الحقيقية، بينما تحصي المدخرات في الأرضي والعقارات والمعادن الثمينة بالفائدة.

ويمكن ايجاز أهم الآثار الاجتماعية فيما يلي:

أ. انخفاض الدخول الحقيقية لدى اصحاب المرتبات.

ب. تناقض الدخول الحقيقية لدى اصحاب الدخول الثابتة نتيجة لارتفاع الاسعار.

ج. يتضرر من التضخم اصحاب الاصول المالية والنقدية (السندات الحكومية وغيرها وودائع التوفير).

د. هجرة الكفاءة للخارج.

ه. انتشار الرشوة والفساد الاداري.

المبحث الثاني: ارتفاع أسعار الغذاء

ارتفاع أسعار الغذاء المحلية:

إن ارتفاع أسعار الغذاء في ليبيا بشكل متسارع في السنوات الاخيرة دفع بمعدلات التضخم العام إلى الاعلى نظرا للوزن المهم الذي يساهم به الغذاء في سلة انفاق المستهلك حيث يقدر بحوالي 6.36% في المتوسط حسب النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وهو رقم لا يمثل نمط الاستهلاك في الظروف التي تعيشها البلدان في السنوات الاخيرة، حيث قدرت كتلة الامن الغذائي للأمم المتحدة أن الاسر في ليبيا تنفق في المتوسط حوالي 53 % من إجمالي نفقاتهم، وأن 31% من الاسر تنفق أكثر من 65%.

(Food security cluster, 2019)

ما تشهده دولة ليبيا في الوقت الحالي من حروب وصراعات وفوضة سياسية وأمنية وأزمات مالية واقتصادية مصحوبة بارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية بلغت 33 % في مايو 2017م حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي، ساهمت فيها أسعار الغذاء بنسبة كبيرة أدت إلى تدهور قيمة الدينار الليبي وتدهور القوة الشرائية للمستهلك، وأضافت مشكلة حقيقية أخرى تهدد الامن الغذائي للعديد من الأسر الفقيرة وخاصة الفقيرة التي يصل وزن الغذاء في سلة الانفاق لديها إلى مستويات مرتفعة جدا تؤدي إلى إنفاق معظم دخولها علم الغذاء.

ورغم أن ترك الاسعار تتحرك بحرية مهم لتحديد ما الذي يجب انتاجه وعلى من سيوزع الناتج، حيث أن نظام الأسعار يعمل بالية معينة للإجابة على هذه التساؤلات حسب النظرية الاقتصادية، مؤثر وحافز لتغيير الناتج والاستهلاك وتوزيع الدخل، إلا أنه عندما تحدث ظواهر غير مرغوب فيها مثل التضخم لابد من وجود دور للحكومة للتدخل في تلك الالية واتخاذ سياسات اقتصادية من شئنها الحد من هذه الظواهر والتي قد تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد وقد تصل أيضا إلى فقدان الأمن الغذائي لدى طبقات كبيرة من المجتمع . إن الاتجاه التصاعدي الحاد في أسعار الغذاء في السنوات الأخيرة وما تتعرض له الأسر في ليبيا من انخفاض في مستوى المعيشة إلى درجة الحرمان الغذائي لدى العديد منها، يجعل من الضروري

البحث عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار الغذاء واقتراح سبل لعالج هذه الأسباب أو الحد من خطورتها.

أن الزيادة في أسعار الغذاء إذا ما قيست بالرقم القياسي لأسعار الغذاء والمشروبات والتبغ في ليبيا نجدها قد بدأت في الارتفاع وبلغت أقصاها في منتصف العام 2011م، ومنذ بداية العام 2012م اتخذت أسعار الغذاء اتجاها تصاعديا حتى نهاية العام 2014م حين كان التصاعد متسارعا أيضا، وسجل الرقم القياسي للأسعار رقما قياسيا بلغ 450.5 بنهاية العام 2017م قبل أن يبدأ في التراجع ولكنه لم يصل إلى مستويات ما قبل 2015م.

منذ مارس العام 2020، ارتفعت الأسعار بشكل عام في ليبيا بنسبة 44 بالمئة، وبلغت نسبة الزيادة في الغرب الليبي 50.8 بالمئة، وسجلت 36 بالمئة في الشرق، وتجاوز 10 بالمئة في الجنوب، لكن الأخير كانت الأسعار فيه مرتفعة بشكل عام قبيل الجائحة.

خلال الفترة نفسها، ارتفع سعر الخضراوات "الطماطم والبصل والأرز" بنسب 75 بالمئة، و66.7 بالمئة، و53.8 بالمئة على الترتيب، بينما بلغت الزيادة في سعر الخبز نحو 50 بالمئة، و68.4 بالمئة لسعر السكر، وسجلت أعلى ارتفاع في سلع لمسحوق الطماطم والكسكسي بواقع 93.8 بالمئة و96.4 بالمئة على الترتيب.

نظرا لأن ليبيا تعتبر دولة منفتحة اقتصاديا على العالم، حيث أنها تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج، فإن أسعار الغذاء العالمية تلعب دورا مهما في تطورات أسعار الغذاء المحلية وبالتالي من المهم عرض تطورات أسعار الغذاء العالمية.

- **ارتفاع أسعار الغذاء العالمية:**

تسجل أسعار الأغذية عالمياً، أعلى مستوى لها منذ أزمة المحاصيل عام 2011، بسبب زيادة الطلب والندرة التي تسببها مشاكل النقل وسلاسل التوريد، وسط مخاوف من ارتفاع الضغوط المعيشية في الكثير من الدول، إذ تتلاشى التحفيزات الحكومية التي ظهرت مع تداعيات جائحة كورونا، وتبدأ مدخرات المستهلكين في النفاد. ووفق بيانات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإنّ ارتفاع أسعار الطعام يرجع إلى الطقس الجاف الذي يؤثر على منتجي الحبوب الكبار، ومن ذلك الجفاف في الولايات المتحدة، والحريق في روسيا الذي دمر محصول الحبوب. ويلقي ارتفاع أسعار الغذاء بتداعيات على الكثير من الدول، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث شكل الغلاء وتردي الظروف المعيشية المتردية، دافعاً لثورات الربيع العربي، وفق محللين جيو سياسيين. حالياً، يقوم الانتعاش بعد الوباء على ما فعلته الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية، قبل عقد من الزمن بالأسعار، مما يدل على حجم المشكلة، وفق وكالة "بلومبيرغ" الأميركية، إذ يؤثر الطلب المكبوت بشكل كبير في تضخم أسعار الغذاء. ومنذ نهاية عام 2019، ارتفع مؤشر الأمم المتحدة لأسعار المواد الغذائية بنحو الثلث، فيما يتوقع استمرار الأسعار في الصعود خلال العام الحالي.

ليبيا ليست استثناء مما حدث عالميا في تضخم أسعار الغذاء باعتبارها دولة صافي مستورد للغذاء، بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت في بعض السياسات الاقتصادية منها رفع الدعم عن بعض السلع

الغذائية منذ العام 2005م .لقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية خلال فترة الدراسة إلى درجة تدعو للقلق حول الابعاد التي ستنعكس على الافراد والاقتصاد بعد أن كانت مستقرة لفترة طويلة دامت لأكثر من ثلاثين عاما لم تتأثر فيها أسعار السلع الغذائية بموجات التضخم العالمية التي حدثت في أواسط السبعينات وأواخر التسعينات.

جدول رقم (1): الرقم القياسي للأسعار

السنة	الرقم القياسي للأسعار
2010	153.3
2011	178.5
2012	171.8
2013	178.2
2014	186.2
2015	152.2
2016	197.6
2017	207.2
2018	316.7
2019	304.2
2020	303
2021	314

المصدر: منشورات مصرف ليبيا المركزي

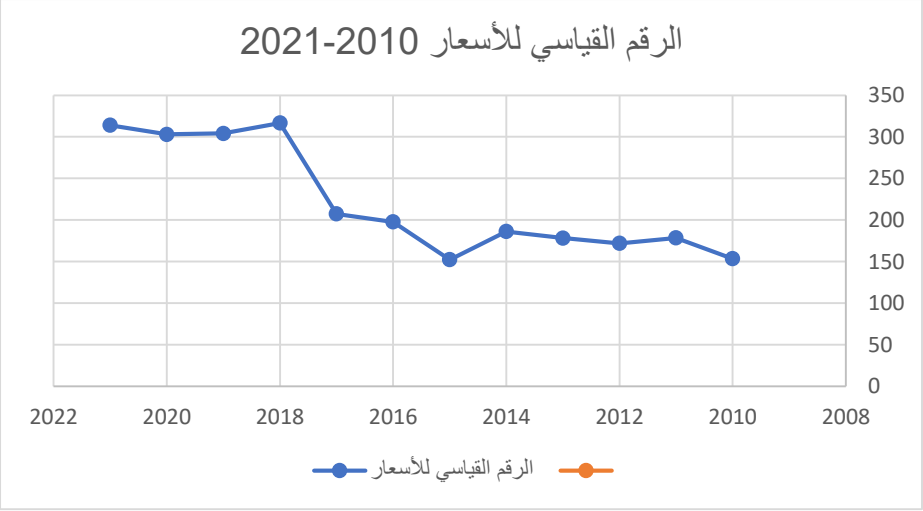

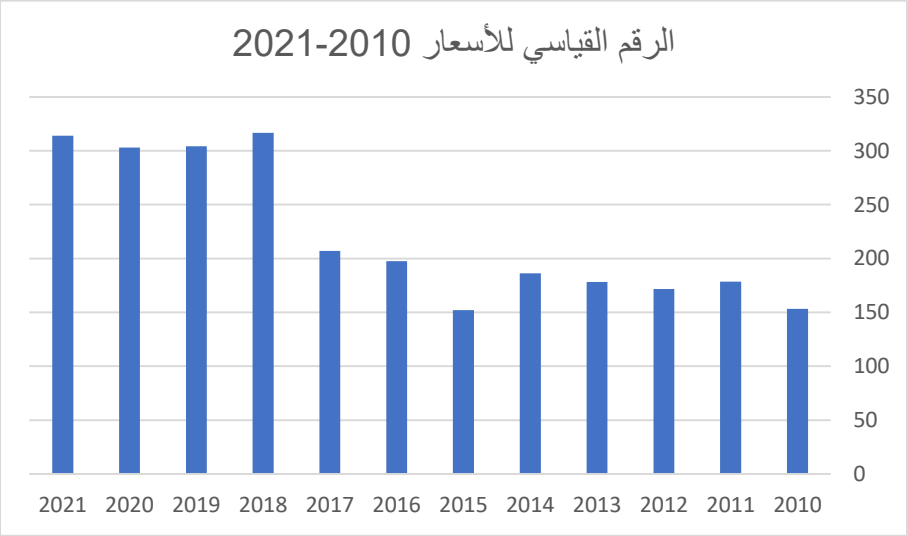

جدول رقم (2): معدل التضخم للغذاء

	معدل التضخم للغذاء
2010	2.9
2011	16.2
2012	-3.1
2013	3.8
2014	4.5
2015	16.6
2016	30.4
2017	35
2018	20
2019	-3.9
2020	-0.3
2021	3.7

المصدر: منشورات مصرف ليبيا المركزي

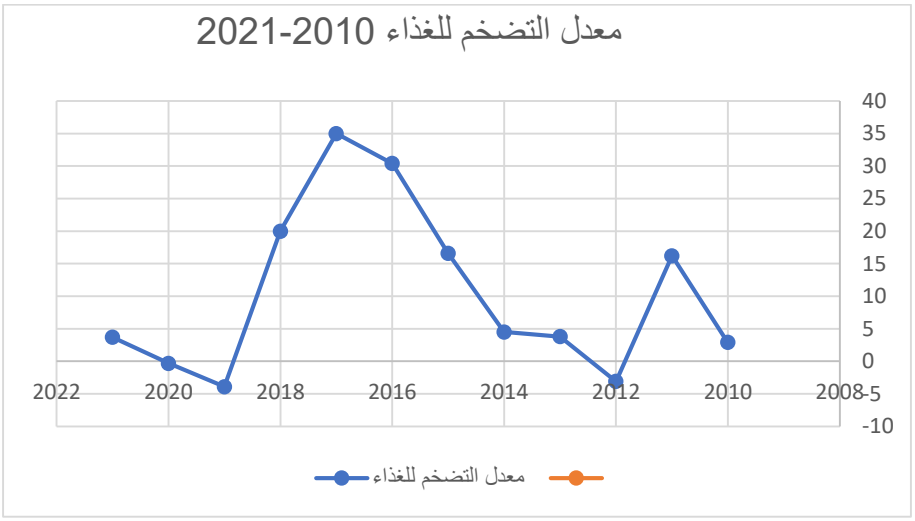

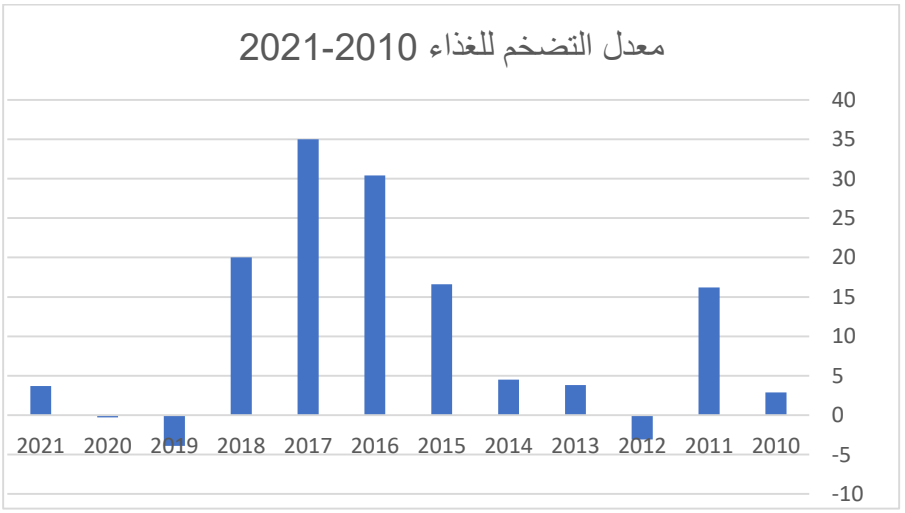

جدول رقم (3): معدل التضخم العام

السنة	معدل التضخم العام
2010	2.4
2011	15.9
2012	6.1
2013	2.6
2014	2.4
2015	9.9
2016	25.9
2017	25.8

السنة	معدل التضخم العام
2018	15.6
2019	-21.2
2020	1.4
2021	2.8

المصدر: منشورات مصرف ليبيا المركزي

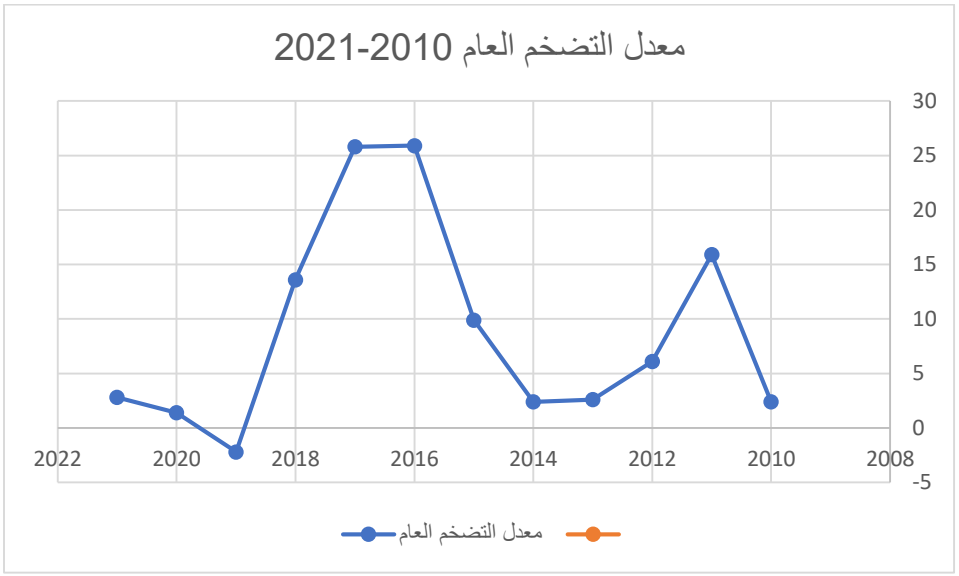

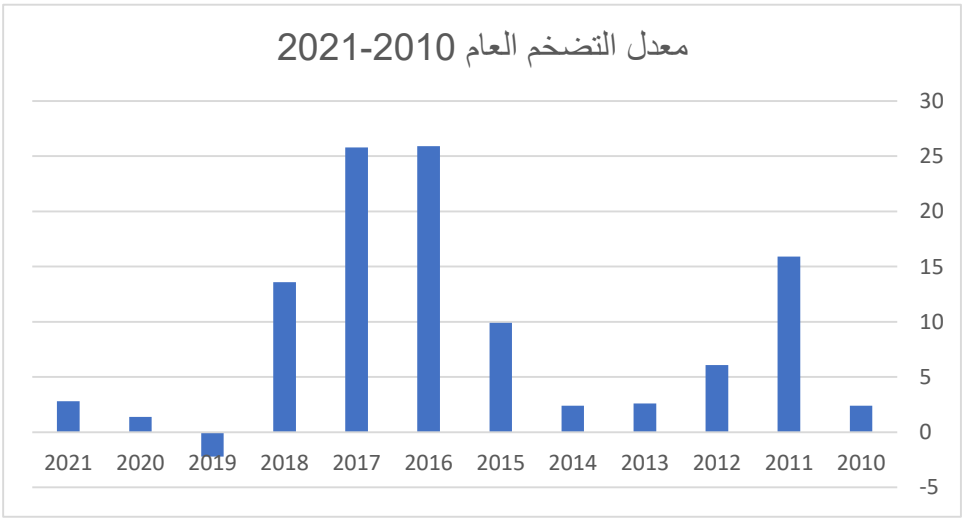

المصدر: منشورات مصرف ليبيا المركزي

- **نتائج وتوصيات الدراسة.**

من كل ما تقدم يمكن تلخيص نتائج ومقترحات الدراسة في النقاط التالية:

- **أولا: نتائج الدراسة.**

قامت هذه الدراسة باستعراض تطورات أسعار الغذاء العالمية والمحلية لأهم السلع للفترة الزمنية 2011-2021، كما قامت بتحليل وصفي للعلاقة التي تربط التغيرات في أسعار الغذاء المحلية مع بعض العوامل المتوقع أن يكون لها دور في ارتفاع أسعار الغذاء.

لقد أظهرت الدراسة أن أسعار الغذاء تتأثر بمجموعة من العوامل المترابطة والمتداخلة، وتم الوصول إلى النتائج التالية لأسباب تضخم أسعار الغذاء المحلية:

1- وجود ارتفاع حاد في اسعار السلع الغذائية يؤدي الي انخفاض في الاستثمار الزراعي

2- ضعف استخدام التقنية الحديثة (الاسمدة، الاليات، المعدات، المبيدات، الماكينات) في

المجال الزراعي أدت إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية.

3- قلة المؤسسات التمويلية العاملة في التمويل للزراعي خاصة انتاج القمح.

4- السياسات والخطط الزراعية لم تشجع الانتاج الزراعي.

5- عدم وجود شراكات استراتيجية ودولية واقعية ومعتبره لإنتاج القمح بالرغم من

توفر مقومات النجاح والتوسع في إنتاج القمح.

6- نتيجة لظروف عدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية في ليبيا نتج عنه ظهور شركات وهمية لاستيراد السلع الغذائية احتكرت الاعتمادات المستندية بالعملة الصعبة.

7- ان السياسات الاقتصادية المتسرعة والخجولة من الحكومة فتحت السوق للمضاربين.

8- الاقتصاد العالمي تأثر بشكل كبير بجائحة كورونا حيث تضاعفت أسعار الشحن في العالم مما كان له تأثير مباشر على ارتفاع أسعار السلع في ليبيا.

9- الأزمة العالمية الناجمة عن الحرب في اكرانيا ضاعفت أسعار السلع الغذائية وخاصة القمح.

- **توصيات الدراسة :**

وأخيرا خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات التي قد تساهم في التقليل من الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ومنها:

1- تنظيم ومراقبة الاعتمادات المستندية وتشجيع أدوات الاستيراد على زيادة الواردات من السلع الغذائية.

2- رفع مستوى المخزون الاستراتيجي لتغطية الطلب على السلع، وإصلاح القطاع الزراعي لرفع الانتاج والإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

3- إعفاء السلع الغذائية من الرسوم الجمركية، وضبط الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب على السلع الكمالية والتحكم في عرض النقود.

4- تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي وتفعيل الشراكات الدولية لغرض زيادة الإنتاجية الزراعية.

5- المحافظة على استقرار السوق الليبي من خلال التعاون مع الجهات المسؤولة لمنع تهريب السلع للخارج

6- قيام الحكومة بإتباع سياسات انتاجية وسعرية وتسويقية لعلاج المشكلة والاثار المترتبة عنها مع مراعاة التغيرات السعرية في الأسواق العالمية من حيث العرض والطلب العالمي على السلع الزراعية.

المراجع:

1- خالد واصف الوزني وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار النشر، سنة 2004.

2- عبد المنعم الراضي، النقود والبنوك، الناشر مكتبة عين شمس، سنة 1992.

3- قاسم عبد الرضاء وآخرون، الاقتصاد الكلي (النظرية والتحليل)، منشورات elg، 2001.

4- محمود الوادي وآخرون، علم الاقتصاد، الطبعة العربية، 2007.

5- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الكلية، الدار الجامعية، سنة 2002/ 2003.

6- محمد يحي عويس، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس.

7- عادل عبد المهدي، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي، الناشر معهد الانماء العربي سنة 1978.

8- عمر محمد المحمودي، نظريات في العلاقات الاقتصادية الدولية، الناشر دار الجماهيرية سنة 1986.

9- أبو القاسم الطبولي، أساسيات الاقتصاد، الناشرة دار الجماهيرية سنة 1987.

10- غازي حسين (عنابة)، التضخم المالي، دار الجبل، بيروت، 1992.

11- حافظ شعيلي عمرو، الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات جامعة طرابلس،2010.

12- عبد اللطيف بن اشهدوه، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الخامسة، سنة 2004.

13-الأمين باشا وآخرون، مبادئ الاقتصاد، دار المعرفة الكونين سنة 1983.

14- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة.

15- (Food security cluster, 2019).

16- تقرير